المقتطف

الجزء الخامس من المجلد التاسع والعشرين

١ مايو (ايار) سنة ١٩٠٤ — الموافق ١٥ صفر سنة ١٣٢٢

القطر المصري واللورد كرومر

لا مشاحة ان للورد كرومر اليد الطولى في النجاح العظيم الذي نجحهُ هذا القطر في عهد الاحتلال البريطاني. ونحن في نسبتنا هذا الفضل اليهِ لا نبخس احداً غيرهُ حقهُ من الفضل لا من الوطنيين ولا من الاجانب. وقد عودنا اللورد كرومر ان يتحفنا كل سنة بتقرير مسهب يصف فيهِ ما تم في هذا القطر من اعمال الحكومة في السنة السابقة ويذكر ما يراد اقامةُ بعد ذلك. وقد جاء تقريرهُ عن العام الماضي اوسع من تقاريرهِ السابقة وتناول مسائل كثيرة مما يتعلق بشؤون السكان سواء كانوا من رجال الحكومة او من غيرهم فترجمناهُ على جاري عادتنا ووزعناهُ على المشتركين في المقتطف ورأينا اتمامًا للفائدة ان ننشر خلاصة بعض فصولهِ في المقتطف ليطلع عليها قراؤهُ في هذا القطر وغيرهِ من الاقطار وسنقتصر على الفصول التي مباحثها عمومية تمهد لنا سبيلاً للبحث حين الموازنة بين مصر وغيرها من البلدان الشرقية

(١) الميزانية

لما قدرت ميزانية الحكومة المصرية لسنة ١٩٠٢ جُعلت الايرادات فيها ١١٠٠٠٠٠٠ جنيه مصري فبلغت في آخر السنة ١٢٤٦٤٠٠٠ جنيه وقدّرت المصروفات ١٠٩٧٥٠٠٠ فبلغت ١١٧٢٠٠٠٠ وقدّرت زيادة الايرادات على المصروفات ٣٥٠٠٠ فبلغت ٧٤٤٠٠٠

لكن الزيادة كانت اكثر من ذلك كثيرًا فانها بلغت ٢١٣٣٠٠٠ جنيه فاضيف ١١٢٤٠٠٠ جنيه منها الى المال الاحتياطي العمومي و٢٦٥٠٠٠ جنيه الى وفر التحويل وبقي منها ٧٤٤٠٠٠ جنيه كما تقدم. وقبل ان نشر التقرير بالعربية تم الاتفاق بين انكلترا وفرنسا على ان الحكومة المصرية تفك من القيود القديمة فتتصرف بما في صندوق الدين من الاموال

الاحتياطية والمتوفرة كلها وبكل ايراداتها السنوية بعد ايفاء فائدة الدين. وكان مجموع الاموال المتوفرة في صندوق الدين في بداءة هذه السنة ٢٧٦١٠٠٠ من المال الاحتياطي العمومي و٢١٢٨٠٠٠ من المال الاحتياطي الخصوصي و٥٥٠٧٠٠٠ من وفر التحويل والجملة ١٠٣٩٦٠٠٠ من الجنيهات لكن نحو نصف هذه الاموال مخصص لاعمال عمومية كانشاء سكة حديدية بين سواكن وبربر وما اشبه

(٢) الدين المصري

كان الباقي من الدين المصري في آخر العام الماضي ١٠٢١٨٧٠٠٠ جنيه انكليزي الاّ ان في صندوق الدين وفي نظارة المالية مبلغ ٨٨٠٤٠٠٠ جنيه فالباقي عند حاملي السندات ٩٣٣٨٣٠٠٠ جنيه. وقد بحث اللورد كرومر في هل الاولى بحكومة مصر ان توفي ديونها بمايزيد من دخلها او ان تنفق الزيادة على الاعمال النافعة التي تزيد دخلها ودخل شعبها واثبت ان الامر الثاني اصلح من الاول وقال في هذا الصدد ما ترجمهُ

ويحسن ان اذكر في هذا المقام امورًا تتعلق بمسألتين مهمتين تؤثران في مستقبل مصر الحالي الاولى هل حان الوقت للشروع في ايفاء الدين الممتاز والموحد اللذين تساوي قيمة الباقي من سنداتهما ٨٧٠٩٩٧٤٠ جنيهًا انكليزيًا [1] والثانية من اين يؤتى بالاموال لترقية مصر والسودان في المستقبل

وهاتان المسألتان مرتبطتان معًا ارتباطًا شديدًا لانهُ اذا اوفت الحكومة المصرية ديونها واستدانت اموالاً غيرها لترقية مصر والسودان تجري فيما ارى على الخطاء الذي كان شائعًا في اوائل القرن الماضي حين كان يظن ان من حسن الادارة المالية تعيين مال لاستهلاك الدين ولو لم يزد الايراد على المصروف. واري ان المقام يحتاج الى بعض الاسهاب في هذا الباب لاني لا اظن الجميع يرون الفرق الجوهري بين ما كان من البلدان كبلاد الانكليز حيث سكك الحديد ونحوها من الاعمال تعملها غالبًا الشركات الخصوصية وما كان كبلاد الهند ومصر حيث كل الاعمال العمومية الرئيسة تنشئها الحكومة

فاذا حسبنا زيادة الدين في مثل هذه البلدان الاخيرة علامة قاطعة على ارتباك ماليتها اخطأنا خطاء فاضحًا وكان حكمنا على ماليتها كالحكم على شركة ناجحة بالاشراف على الافلاس لانها زادت رأس مالها لكي توسع نطاق اشغالها الرابحة. والعبرة بكيفية انفاق المال الذي

(١) اما الديون الثلاثة الاخرى وهي دين الدائرة ودين الدومين والدين المضمون فلا بدَّ من ايفائها على توالي الزمن فالاولان بوفيان ببيع الاطيان والاخير بدفع الاقساط السنوية وهي تتضمن مال الاستهلاك

يستدان . فالدين المصري الحاضر معظمهُ عبء ثقيل على البلاد لم يكن منهُ نفع لانهُ كان يستدان ليبذر في غالب الاحيان بخلاف الاموال الطائلة التي صرفتها الحكومة المصرية حديثاً على الاعمال العمومية فاني على يقين تام انها جاءت بالنفع الكبير وان انفاقها في السبل التي انفقت فيها كان خيراً من ايفاء الدين بها

واما معرفة مقدار المال الذي يمكن انفاقهُ في المستقبل على الاعمال العمومية الكبيرة النفع في القطر المصري فليست بالامر اليسير . ولكن لا خلاف في ان هذا القطر غير متسع كبلاد الهند مثلاً فلا محل فيهِ لانفاق الاموال التي لا تنفع نحت حصر على فتح الترع وانشاء سكك الحديد . نعم ان القطر المصري كثير الخيرات ومصادر الثروة الطبيعية ولكن خيراتهُ ومصادر ثروتهِ محدودة يتيسر بلوغ غايتهما بعد زمن غير بعيد . فانهُ يقال بالاجمال ان الاراضي الزراعية في القطر المصري لا تتجاوز حد ما يمكن ارواؤهُ بماء النيل . فكون اراضي القطر الزراعية محدودة يستلزم ان يكون المال الذي يمكن ان ينفق على الري ويعود بالربح محدوداً ايضاً (وان لم نبلغ هذا الحد بعد) لان الماء الذي يمكن ان يجري في النيل الى القطر المصري محدود لا يزاد ولو عمل المهندسون غاية ما يبلغ اليهِ علمهم لتكثير الوارد منهُ . وهذا الامر عينهُ يستلزم ايضاً ان يكون مد سكك الحديد في القطر محدوداً . اذ لا يكاد يحتمل ان الضرورة تقتضي انشاء خطوط اصلية كبيرة كالخط المهم المار على موازاة النيل الى اسوان بل الخطوط المرجح انشاؤها في المستقبل القريب هي فروع جانبية لتشعب في البلاد لكي تُنقل بها حاصلات ما يمكن ان يمدَّ من الاراضي الزراعية الى النيل او الى الخط الاصلي الموازي لهُ

والظاهر ان ما ذكرتهُ عن وجود حدّ لمصروفات الري في القطر المصري يصدق ايضاً على نفقات الري في السودان باختلاف يسير فان نطاق الزراعة في السودان متوقف على مقدار الماء الذي يمكن الري بهِ من البحر الازرق والابيض والاتبرة والجاش هذا اذا استثنينا الاماكن المنطوفة جنوباً حيث يكثر وقوع المطر . ولكن السودان يختلف عن القطر المصري كثيراً من حيث ما يلزم لهُ من سكك الحديد فان المجال فيهِ واسع جداً لها ولكن لا يحسن الاسراع في مدّ سكك حديدية كثيرة فيهِ لاعتبارات مالية ولقلة سكانهِ بالنسبة الى اتساعهِ فليس من الصواب مدها الآن الاَّ في جهة او جهتين معلومتين جلياً على نوع ما

على انهُ وان يمكن مقدار المال اللازم لاستثمار خيرات مصر ومصادر ثروتها غير معلوم الاَّ بوجه التقريب فالاموال التي ستدخل في حوزة الحكومة قريباً لعمل الاعمال التي يقر الرأي عليها معلومة جيداً . ومن عملها يتيسر لنا ان نرجح ان كانت الحكومة ستضطر الى الاستدانة

للحصول على اموال جديدة . فلننظر الآن ما هي الاموال التي ستدخل في حوزة الحكومة فنقول اولاً زيادة الايرادات على المصروفات وقد بلغت في العام الماضي ١٨٦٨٠٠٠ ج . م[1] وستزيد حتماً لسببين الواحد ان الخزينة ستأخذ ٤٦٠٠٠٠ ج . م سنوياً من زيادة الضرائب بسبب انشاء الخزان والآخر ان الدلائل كلها تدل على ان الايرادات ستظل تزيد في كل الفروع تقريباً . هذا من الجهة الواحدة غير ان الزيادة عرضة للنقصان من الجهة الاخرى بسبب زيادة المصروفات اللازمة لبعض الاغراض الادارية المختلفة . ثم ان زيادة الايراد في المستقبل لا تبقى على ما هي اذا اقتضت الضرورة تخفيض الضرائب . وهذه الامور كلها غير معلومة الآن وانما المعلوم هو ان زيادة الايرادات على المصروفات ستكون كثيرة حتماً ولكن مقدار هذه الزيادة يتوقف على الخطة التي تتبعها الحكومة من حيث الاصلاح المالي والاداري

وثانياً ان في صندوق الدين ١٢٥٤٠٠٠ ج . م ومبلغاً من المال الاحتياطي العمومي كان في ٣١ دسمبر الماضي ٩٦٧٠٠٠ ج . م ولم يخصص لشيء ومجموع ذلك ٢٢٢١٠٠٠ ج . م ولكن هذا المال ليس تحت تصرف الحكومة على نوع ما لانهُ وان كان مالاً طائلاً يفضَّل ان يبقى ضمانًا لايفاء فائدة الدين وسهما يكن من الامر فلا بد من بقاء مال طائل تحت تصرف اعضاء صندوق الدين دائمًا على سبيل مال احتياطي يمكن استعمالهُ حالاً عند الحاجة اليهِ

وثالثاً ان الباقي من الاحتياطي الخصوصي ٥٧٥٠٠٠ ج . م وهو تحت تصرف الحكومة وهذا ليس من الاموال التي يعتمد عليها في ما نحن بصددهِ وهو سيزاد في السنوات التالية من زيادة الايرادات على المصروفات ولكنهُ الآن اقل من المبلغ الذي يراد انفاقهُ على انشاء سكة الحديد بين بربر وسواكن لان الاموال اللازمة لتلك السكة ستؤخذ من الاحتياطي الخصوصي كما مرَّ ذكرهُ

ورابعاً وفر التحويل وقد بلغ في ٣١ دسمبر الماضي ٥٥٠٧٠٠٠ ج . م وهو لا يمكن مسهُ من غير مصادقة الدول ومع ذلك احسبهُ من اموال الحكومة لانهُ لا يكاد يحتمل ان النظام الحالي المختل الموجب لتراكم هذا المال يدوم الى الأبد . وقد زاد هذا المال ٥١٦٠٠٠ ج . م في العام الماضي وسيبلغ اخيرًا مبلغًا يتوقف على طول الزمن الذي يترك فيهِ يتراكم بفائدة مركبة وعلى اسعار السندات المصرية وهو يعدُّ الآن مالاً للاستهلاك ولكن على وجه قبيح موجب للتبذير والاسراف لان الحكومة المصرية تستهلك بهِ دينها بشراء سنداتها باسعار

(١) وهذا يشمل ١١٢٣٠٠٠ ج . م دفعت لصندوق الدين وحسبت من المال الاحتياطي العمومي ولكنهُ لا يشمل ٣٦٥٠٠٠ ج . م دفعت الى وفر التحويل

اعلى من سعرها الاصلي في الغالب

وخامساً ان تصفية الدائرة السنية متى تمت سنة ١٩٠٥ تكسب الحكومة مالاً لا يقل عن ٣٠٠٠٠٠٠ ج . م بل ربما زاد عن ذلك لكنها تلتزم ان تدفع معاشات سنوية تبلغ في اول الامر ٥٠٠٠٠ او ٦٠٠٠٠ جنيه

وسادساً اذا صُفّي الدومين سنة ١٩١٥ انتقلت بعض اراضيه الى الحكومة وثمنها يساوي حسب التقدير الحالي ١٥٠٠٠٠٠٠ ج . م او ٢٠٠٠٠٠٠ على ما اظن ولكن الحكومة تلتزم مقابل ذلك ان تعطي مستخدمي الدومين مالاً قليلاً على سبيل التويض . فاذا غضضنا النظر عن زيادة الايرادات على المصروفات في السنين المقبلة وعن الاحتياطي اللازم جعله ضماناً لحاملي سندات الدين بقي معنا ثمانية ملايين ونصف (٢/١ ٥ من وفر التحويل و٣ من الدائرة) وهذه تدخل في حوزة الحكومة بعد زمن قصير لتنفق على الاعمال ذات الريع كأنها راس مال لها . ثم انهُ يزيد عند الحكومة ايضاً مليونا جنيه من تصفية الدومين سنة ١٩١٥

لا نقول ان الحكومة المصرية لاتحتاج الى اقتراض مال مطلقاً في مستقبل الزمان وانما نقول انهُ يتضح من الارقام السابقة انها اذا احسنت تدبير اموالها سهل عليها ان تنفق ما تشاء من الاموال على الاعمال النافعة في المستقبل القريب من غير ان تستدين شيئاً

ومرادي الآن ان ابين ان سلوك هذا السبيل ميسور لابناء العصر الحاضر بلا خوف من زيادة اثقال الضرائب على كاهل ذريتهم في المستقبل . فني عن البيان ان صرف الاموال على الاعمال النافعة يفيد ابناء المستقبل ولكنا بقطع النظر عن ذلك نجد ابناء الزمان المقبل يستفيدون من وجوه اخرى وهي

اولاً ٣٤٠٠٠ ج . م كل سنة تدفع الآن الى الدائرة السنية عن دين الدائرة الخاصة القديمة ويبطل دفعها سنة ١٩٠٥

ثانياً سنويات يبلغ مجموعها ١٢٠٠٠ ج . م وهي تدفع الآن الى صندوق الدين وينتهي دفعها بين سنة ١٩٠٧ وسنة ١٩١٥

ثالثاً مال المقابلة [1] وقدره ١٥٠٠٠٠٠ ج . م كل سنة وهذا ينتهي دفعهُ سنة ١٩٢٠

رابعاً ٥٧٠٠٠ ج . م تدفع الآن الى صندوق الدين كل سنة عن دين سكك الحديد وينتهي دفعها سنة ١٩٣٣

---

(١) مال المقابلة عبارة عما يدفع سنويا للذين اقترضوا بوعد الحكومة العرفوفي في عهد اسمعيل باشا فدفعوا اليها مالاً بناء على ان تخفض لهم اموال الاطيان الى نصف ما كانت عليهُ مقابل دفعهم ذلك المال

خامساً الاقساط السنوية التي تدفع الآن لسد مصروفات انشاء الخزان وقد كان القسط منها ١٥٣٠٠٠ ج ٠ م وهذه ينتهي دفعها سنة ١٩٣٣

سادساً اقساط الدين المضمون وقدر القسط منها ٣٠٧٠٠٠ ج ٠ م وهذه ينتهي دفعها سنة ١٩٤٨

ومجموع هذه المبالغ الستة ٦٧٩٠٠٠ ج ٠ م

وزد على ذلك ان امتياز ترعة السويس ينتهي سنة ١٩٦٨ لانهُ لتسع وتسعين سنة ويحق للحكومة المصرية حينئذٍ ان تأخذ الترعة على شرط ان تدفع للشركة قيمة المواد المخصصة بخدمة القنال البحرية ٠ ويظهر من حسابات القنال الاخيرة المنشورة عن سنة ١٩٠٢ ان ايراد الشركة بلغ نحو ٣٨٠٠٠٠٠ ج ٠ م وقلما يحتمل ان مالاً بقدر هذا يكون من نصيب الخزينة المصرية ٠ ولكن زمان البحث في هذه المسألة لم يحن الآن بل الحكم فيها يكون لاولادنا او لاحفادنا٠ وانما ذكرت ذلك للزيادة في اثبات ما قلتهُ من ان ابناء المصريين سيكونون في حالة من اليسر ورخاء العيش تغني ابناء هذه الايام عن الاهتمام بأمرهم في ما نحن بصدده الآن

وخلاصة ما يستنتج مما تقدَّم من الاعتبارات انهُ ما دام عند الحكومة ما ذكرنا من الاموال وما دامت ايراداتها تزيد الآن على مصروفاتها وما دامت ايراداتها تزداد ايضاً وتتعاظم على توالي الاعوام وما دام كثير من الاموال التي تدفعها الخزينة المصرية سيبطل دفعها لهُ في المستقبل فلا محل للتردد مطلقاً في رفض كل ما يقال عن تعيين مال لاستهلاك الدين غير الذي يستهلك بهِ وفي بذل كل ما يتيسر من المال على الاعمال ذات الريع ولكن على شرط ان تدرس مشروعاتها حق الدرس وان يجاد النظر فيها قبلما يقر الرأي على اخراجها من القوة الى الفعل"

هذا وقد جاء الاتفاق بين انكلترا وفرنسا مؤيداً لما يرئيهِ اللورد كرومر من خطإ السياسة المالية التي تقيد مصر بتحديد نفقاتها ضمن حدود لا تتعداها وخزن ما يزيد من دخلها في صندوق الدين حتى يتراكم بعضهُ فوق فان هذه السياسة كانت لازمة في زمن العسر والتبذير واما في زمن الرخاء والتدبير فصار ضررها اكثر من نفعها

ثم ان اللورد بيَّن بالادلة الكثيرة ان زيادة الدخل على النفقات ستزيد عمَّا هي عليهِ الآن وذلك بزيادة الدخل نفسهِ وبزوال جانب من النفقات التي تنفق لاغراض محدودة واذا عُمِلت الاعمال العمومية النافعة بالاموال المتوفرة الآن وبما يزيد من الدخل عاماً بعد عام زاد دخل الحكومة ايضاً ٠ ولابدَّ من ان يسأل سائل تري ماذا تفعل الحكومة اخيراً بما يزيد لديها من الاموال والجواب لا تتعذر معرفتهُ على احد وهو انها تبذل المال في ما يزيد بهِ دخل الاهلين وراحتهم ورفاهتهم وهذا هو الغرض الاول من كل حكومة منتظمة